مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون



الجلسة ٣٦٧٢

الأربعاء، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، الساعة ١٧/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد العربي	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد ايتل
	اندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	ايطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو	السيد سانيه
	فرنسا	السيد ديجاميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

96-85775

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٧.

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس: حيث أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها المجلس في شهر حزيران/يونيه فإني أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد، نيابة عن المجلس، بسعادة السيد تشين هواصن، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة، لاضطلاعه برئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو ١٩٩٦. وإنني إذ أعرب عن بالغ تقديري لسعادة السفير تشين لما أبداه من مهارة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي فإنني على يقين من أنني أعبر عن رأي جميع أعضاء المجلس.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. ويعقد مجلس الأمن هذه الجلسة على أساس التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1996/426، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى التنقيحات التالية على نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/426 بصيغته المؤقتة:

في الفقرة الخامسة من الديباجة تدرج عبارة "في عمل اللجنة الخاصة" بعد عبارة "من تقدم محرز".

وفي السطر الثاني من الفقرة الخامسة من ديباجة النص باللغة الإنكليزية، تضاف فاصلة بعد كلمة "problems".

وتحذف الفقرة قبل الأخيرة من فقرات الديباجة.

أفهم الآن أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه بصيغته المنقحة شفويا. وإذا لم أسمع أي اعتراض فإنني سوف أطرح مشروع القرار على التصويت الآن.

بما أنه ليس هناك اعتراض فقد تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي بداية، سيدي الرئيس، أن أعرب عن ارتياحي لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وأعرب عن تمنياتي لكم ولوفد مصر كله بالنجاح في عملكم.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن امتنانه الصادق للسفير تشين هواصن وللوفد الصيني كله للعمل الذي قاموا به في رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعروض علينا نود، كسائر أعضاء المجلس، أن نؤكد من جديد التزامنا الثابت بالتنفيذ الكامل للولاية التي عهد بها مجلس الأمن للجنة الأمم المتحدة الخاصة. ونؤيد الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة في هذا الصدد. وقد ورد في مشروع القرار عن حق تنويه بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في عملها.

ومن المؤسف بلا شك، في ظل هذه الخلفية، أن يمنع لأول مرة فريق تفتيش تابع للجنة الخاصة من دخول مواقع أراد تفتيشها، وذلك انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. فهذه الحادثة يجب أن لا تتكرر. ومشروع القرار يضع مطالب واضحة بهذا المعني.

وفي الوقت نفسه، يسرنا أن نلاحظ أن أعضاء مجلس الأمن تمكنوا من مقاومة إغراء استخدام لغة التهديد والأخذ بنهج يستند إلى القوة، الأمر الذي لن

يؤدي إلا إلى تعقيد عمل اللجنة الخاصة ويزيد، في نهاية المطاف، من صعوبة تحقيق الهدف الرئيسي المرسوم في قرارات مجلس الأمن وهو: إقامة تسوية دائمة في الخليج الفارسي بعد الأزمة.

إن مشروع القرار بصيغته الحاضرة يتسم بالتوازن الواضح. فالنص يتضمن تغييرات هامة اقترحها عدد من الوفود، من بينها وفد الاتحاد الروسي. ومشروع القرار يحث العراق كذلك على التعاون مع الأمم المتحدة؛ وفي رأينا أن ذلك سيتعزز بالزيارة المقبلة التي سيقوم بها رئيس اللجنة الخاصة، السفير إيكيوس، إلى بغداد، والتي نأمل أن تزيل ما تبقى من مشاكل وأن تمهد الطريق أمام غلق ملف نزع السلاح، وأن تقرب الوقت الذي تستطيع فيه اللجنة الخاصة أن تبلغ المجلس بأنها أنجزت ولايتها. وذلك سيكون في مصلحة المجتمع الدولي كله، وخاصة بلدان الخليج الفارسي. كما سيكون في مصلحة العراق نفسه، من حيث أن إكمال اللجنة الخاصة لمهمتها سيؤدي إلى بدء آلية رفع العقوبات، وفقا لما نصت عليه الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

وفي ضوء ما قلته، انضم الاتحاد الروسي إلى توافق الآراء الذي تحقق في مجلس الأمن.

الرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كساردي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أنا كذلك أود أن أعرب عن ارتياحنا إذ نراكم، سيدي، تتولون رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا لممثل الصين الذي تولى رئاسة المجلس خلال الشهر الماضي.

أود أن أعرب عن قلق وفدي البالغ للأحداث التي وقعت في العراق خلال اليومين الماضيين. فإن رفض السلطات العراقية القاطع السماح لفريق التفتيش التابع للجنة الخاصة بدخول الموقعين اللذين حددتهما اللجنة للتفتيش يشكل انتهاكا صارخا للقرارات ذات الصلة. ففي الماضي وقعت حالات عديدة كانت فيها السلطات العراقية تؤخر وصول اللجنة الخاصة إلى مواقع التفتيش، ولكن هذه هي المرة الأولى التي تمنع فيها السلطات العراقية منعا قاطعا وصول أفرقة تفتيش تابعة للجنة الخاصة إلى مواقع حددتها اللجنة لتفتيشها - وحدث هذا المنع، كما يعلم الأعضاء، مرتين في يومين.

ولذلك، يجب على المجلس أن يرد فورا على هذا السلوك من جانب حكومة بغداد وأن يؤكد عدم قبول أي محاولة من جانب العراق لمنع اللجنة الخاصة من الوصول إلى أي موقع ترغب في تفتيشه.

ولهذا السبب ستصوت إيطاليا لصالح مشروع القرار هذا. ومشروع القرار سيبلغ رسالة قوية إلى بغداد فحواها أنه يجب عليها أن تتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة الخاصة وفقا لجميع القرارات ذات الصلة. فالصياغة متوازنة وتؤكد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق واستقلاله ووحدته الإقليمية.

وأخيرا أود أن أعرب عن تأييد إيطاليا الكامل للجهود التي يبذلها السفير إيكيوس واللجنة الخاصة في الوفاء بولايتهما. ونأمل أيضا كل الأمل أن تتوقف حكومة العراق عن الأخذ بسلوك يتناقض مع قرارات مجلس الأمن، إذ لن يكون لذلك من أثر سوى تأخير رفع العقوبات.

الرئيس: أشكر ممثل ايطاليا على الكلمة الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): حيث أن هذه أول جلسة رسمية لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة الحارة على توليكم المنصب الهام لرئاسة المجلس. وانني لعلى ثقة من إنكم، بفضل ما تتحلون به من حكمة وخبرة وقدرة بارزة، ستقودون أعمال مجلس الأمن في هذا الشهر إلى بر النجاح الكامل.

وأود أن أتقدم إليكم وإلى الوفود الأخرى بالشكر على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها إلى السفير تشن هواصن وإلى الوفد الصيني.

لقد أيدت الحكومة الصينية على الدوام عمل اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، ونحن نشعر بالقلق إزاء

الحادث الذي منع فيه العراق فريق التفتيش من الوصول. ونحن نرى أنه يجب على العراق أن ينفذ بالكامل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأنه يجب عليه أن يتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة الخاصة. فهذا يخدم مصلحة منطقة الخليج والمجتمع الدولي وكذلك مصلحة العراق ذاته.

ونرى أيضا أنه ينبغي أن تحظى الشواغل الأمنية المعقولة والمشروعة للعراق، بوصفه دولة ذات سيادة، باحترام جميع الأطراف، وأنه ينبغي تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) بصورة شاملة، وأنه ينبغي الحفاظ على سيادة العراق وسلامته الاقليمية واستقلاله السياسي.

وفي ضوء ما تقدم، وحيث أن التعديلات التي اقترحناها قَبِلَها بالفعل مقدمو مشروع القرار، فإن لوفد الصيني سيصوت لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس.

الرئيس: أشكر ممثل الصين على الكلمة الرقيقة التي وجهها إلي.

السير جون وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أضم صوتي إلى من سبقوني بتهنئتكم على توليكم منصبكم وبالاعراب عن الثقة التامة برئاستكم خلال هذا الشهر. وأود أن أشكر السفير تشن هواصن ووفده على إدارتهم الماهرة لأعمالنا في الشهر المنصرم.

لقد أشار السفير إيكيوس في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٦ إلى أنه

"ما زالت هناك نقائص وثغرات كبيرة في بيانات العراق" (S/1996/258، الفقرة ١١٨)

عن برامجه المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، وأنه

"لاحظت اللجنة مؤخرا حالات حاز فيها العراق على بنود محظورة" (المرجع نفسه).

وأنه

"لم يتم بعد وضع وصف كامل وكشف لمقتنيات العراق من البنود المحظورة". (المرجع نفسه).

وفي ظل هذه الخلفية يتعين على المجلس، مرة أخرى، أن يعتمد الآن مشروع قرار - شاركت المملكة المتحدة، في هذه الحالة، في تقديمه - ردا على تحدي العراق لارادة المجتمع الدولي المعرب عنها في قرارات المجلس السابقة المتعلقة ببرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية.

إن وفدي لا يفعل ذلك بسرور. ولكن من الصواب أن يتحرك المجلس بسرعة ونشاط في مواجهة إعاقة العراق بالأمس واليوم لفريق تفتيش تابع للجنة الخاصة.

ومن غير المقبول جليا أن يعلن العراق أن هناك منشآت أو مواقع محظورة. فضمان الأمن في الخليج يتطلب القضاء على أسلحة الدمار الشامل الموجودة لدى العراق. وهذا لا يمكن ضمانه إلا إذا كان العراق صريحا بالكامل مع اللجنة الخاصة. لقد أوضحت اللجنة الخاصة للعراق بأنها لا تزال غير مقتنعة بأن المعلومات التي حصلت عليها والتفسيرات التي قدمت لها تعطي صورة كاملة عن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. ويبدو أيضا أن العراق يواصل حجب المعلومات.

وبالتالي لا خيار أمام اللجنة الخاصة سوى أن تواصل أعمال التفتيش دون إخطار مسبق، والتي تدخل بالكامل في إطار ولايتها. وأعمال التفتيش لا تستهدف الجور على العراق أو المساس بسيادته. فمن مصلحة العراق أن يتعاون، لأنه بهذه الطريقة وحدها يمكن تحقيق التقدم صوب الوفاء بالمتطلبات الشاملة لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

وأود أخيرا أن أتقدم بعبارة شكر للسفير ايكيوس وللجنة الخاصة على الجهود المبذولة للوفاء بولاية المجلس في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وتعلق الحكومة البريطانية أهمية قصوى على عمل اللجنة، وسنواصل دعمنا الكامل لجهودها، كما فعلنا في الماضي.

الرئيس: أشكر ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على الكلمة الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ايتل (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أيضا أن أهنئكم على توليكم منصبكم السامي. وأن وفد ألمانيا واثق من إنكم ستقودون المجلس بنجاح خلال هذا الشهر، ويتعهد لكم بدعمه. واسمحوا لي، في الوقت نفسه، أن أعرب عن شكر وفدي للسفير تشن هواصن وللعاملين معه على العمل الممتاز الذي تحقق في ظل رئاسته للمجلس في الشهر المنصرم.

يواجه مجلس الأمن مرة أخرى حالة يحول فيها العراق دون قيام فريق من المفتشين التابعين للجنة الأمم المتحدة الخاصة بعملية تفتيش. ولئن كانت قد وقعت حالات عديدة مماثلة في الماضي، فإن أحداث الأمس واليوم خطيرة بوجه خاص، وذلك، أولا، لأن القيادة العراقية تحاول أن تحدد فئة من المواقع بأنها مستثناة من أي تفتيش؛ وثانيا، لأن هذا الحادث يأتي في وقت أكد فيه العراق مرارا وتكرارا التزامه بالتعاون الكامل مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة.

ان ادعاءات العراق بأن سيادته واستقلاله يتعرضان للمساس نتيجة لأعمال التفتيش التي تقوم بها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ادعاءات باطلة. فلقد قبل العراق قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، بما في ذلك الدور الذي أناطه هذا القرار باللجنة الخاصة للأمم المتحدة. ولا تستطيع اللجنة الخاصة الوفاء بمهمتها ما لم يحترم العراق بالكامل حقها في التفتيش وما لم يسمح لها بالعمل دون عائق. وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نعرب عن ثقتنا التامة بالسفير ايكيوس وموظفيه. وأن الأحداث الحالية ليست إلا مثالا جديدا على الصعوبات بل والمخاطر التي يواجهها أفراد اللجنة الخاصة في القيام بالمهام التي أوكلها إليهم هذا المجلس. ومجلس الأمن مدين لهم بدعمه الكامل.

إن مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم هو الرد اللازم على الاجراءات غير المقبولة التي اتخذتها الحكومة العراقية لمنع اللجنة الخاصة من القيام بأعمال تفتيش دون إخطار مسبق. وهو يرسل رسالة واضحة بأن مجلس الأمن لن يتسامح مع محاولات تقويض حقوق التفتيش التي تتمتع بها اللجنة الخاصة.

وتأمل حكومتي في أن تحمل الحكومة العراقية مشروع القرار هذا محمل الجد البالغ وأن تخلص إلى الاستنتاجات الصحيحة منه. ونأمل أن يفهم العراق أن أي إعاقة لعمل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة لن تؤدي إلا إلى إطالة الوقت الذي تحتاجه اللجنة الخاصة لاستكمال عملها. ولذا فإننا نناشد الحكومة العراقية أن تعيد على الفور تعاونها مع اللجنة الخاصة، وخاصة عن طريق إزالة أية عوائق تعترض عمليات التفتيش اللازمة والمطلوبة.

وبهذا الأمل ستصوت ألمانيا مؤيدة مشروع القرار.

الرئيس: أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد بلدي أن يستهل هذا البيان بالإشادة بالسفير تشن هواصن ممثل الصين ووفده، اللذين لدى تولي رئاسة المجلس أدارا أعماله بمهارة وسلاسة خلال شهر نيسان/أبريل. ويغتنم وفدي هذه الفرصة لكي يؤكد للسفير العربي ممثل مصر، وقيادته البارزة وخبرته في الشؤون الدولية محل إعجاب كبير، استعدادنا للتعاون الكامل معه حتى يتسنى للمجلس الاضطلاع بمهامه الكبيرة بأكثر الطرق الممكنة كفاءة.

ووفدي، شأنه شأن سائر أعضاء المجلس، يشعر بالاهتمام والقلق الكبيرين إزاء الجزاءات المفروضة على العراق، وخاصة بالنظر إلى آثارها الإنسانية الخطيرة. ولهذا السبب رحبنا بالقيام مؤخرا بإبرام مذكرة التفاهم حول تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وتأييدا لوجهة نظر الأمين العام في مقدمته في الكتاب الأزرق بشأن الصراع بين العراق والكويت كان يحدونا الأمل أيضا أن تسفر المحادثات بشأن القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) عن نتيجة إيجابية، بما يفتح فصلا جديدا يبشر بالخير في العلاقات بين المجتمع الدولي والعراق.

وفي ضوء توقعاتنا المتفائلة، فإن الحادثتين اللتين وقعتا في ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بالقرب من بغداد واللتين حدتا بالمجلس إلى التصرف عن طريق مشروع القرار المطروح علينا، مصدر خيبة أمل وفزع شديدين. وكان أملنا القوي هو أن البراغماتية والواقعية اللتين سادتا طوال المحادثات بشأن القرار

٩٨٦ (١٩٩٥) ستتجليان في جميع جوانب العلاقات الخارجية للعراق، بما في ذلك في علاقاته المتبادلة مع اللجنة الخاصة. ونحن على ثقة بأن تعاون العراق الكامل مع اللجنة الخاصة وفقا للقرارات ذات الصلة بما فيها القراران ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١)، سيضع العلاقة بين العراق والمجتمع الدولي على طريق أكثر استصوابا ونفعا للطرفين وذلك بالإسهام في استعادة مكانة العراق بوصفه عضوا مسؤولا.

وفي ظل هذه الظروف يجد وفدي لزاما عليه أن يصوت تأييدا لمشروع القرار.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب مجددا عن تأييدنا للجنة الخاصة وللإشادة بالسفير اكيوس على رشده وصبره اللذين لا غنى عنهما في الاضطلاع بالمهام التي أوكلها المجلس إليه.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية كوريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لارين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يتقدم وفدي إليكم، سيدي، بأحر التهانئ إذ يراكم تترأسون أعمال المجلس. وبينما نتمنى لكم نجاحا عظيما في اضطلاعكم بمسؤولياتكم، نكرر إعرابنا عن تعاوننا الكامل. كما أود أن أعبر عن امتناننا للسفير تشن هواصن ولوفده على عملهما الممتاز خلال شهر أيار/مايو.

يود وفدي أن يعرب عن انزعاجه وقلقه إزاء الحادثتين اللتين وقعتا في ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ واللتين أبلغ بهما الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة المجلس، بعدم السماح بوصول فريق تفتيش تابع للجنة الخاصة إلى موقعين في العراق عينتهما اللجنة للتفتيش. وهذا السلوك يشكل انتهاكا لا يمكن إنكاره لروح قرارات مجلس الأمن.

ولذا نؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار بشأن هذه المسألة، بما أننا نرى أنه لا يوجد ما يبرر لموقف العراق في رفضه السماح للجنة الخاصة بإجراء عمليتي التفتيش الأخيرتين.

ونطلب إلى حكومة العراق ألا تنحرف عن طريق التعاون الكامل الذي اتفق عليه بصدد اللجنة الخاصة. وأخيرا يود وفدي أن يؤكد من جديد تأييده الكامل للجنة ولرئيسها، السفير رولف اكيوس، على جهودهما من أجل تنفيذ ولاية قرارات هذا المجلس.

الرئيس: أشكر ممثل شيلي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/426، بصيغته المنقحة شفويا.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس: فيما يلي نتيجة التصويت: حصل مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويا، بالإجماع بوصفه القرار ١٠٦٠ (١٩٩٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على تقلدكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونحن نتطلع إلى العمل معكم.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للسفير تشن هواصن والوفد الصيني لعملهما الرائع في الشهر الماضي.

في شهر آذار/مارس، عندما قام العراق بعرقلة وصول مفتشي اللجنة الخاصة اضطر المجلس إلى العمل

لتذكير بغداد بالتزاماتها. وحدا حكومتي الأمل في أن تكون الرسالة التي بعثناها قد تركت أثرا. وأوضحنا حينئذ أن العراق لن يمتثل إلا إذا عمل المجلس على وجه السرعة وبحزم. وبما أن المجلس لم يتصرف حينئذ بما فيه الكفاية، ها نحن نعاود الكرة.

اسمحوا لي أن أكون واضحة: إن هذا المجلس لا ينبغي أن يطيق التحديات الموجهة إلى سلطته. ولا ينبغي السماح للنظام العراقي بالتدخل في عمل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة. ولذا من الأهمية بمكان أن تكون رسالتنا سريعة وحازمة. وهذا القرار يفي بهذين المعيارين.

وقد خول المجلس اللجنة الخاصة بضمان إنهاء البرنامج العراقي لأسلحة الدمار الشامل وأن تعمل على أساس تلك الولاية لضمان ألا يتمكن العراق مرة أخرى من تهديد المجتمع الدولي. ولا بد أن يكون جليا للجميع أن التقدم المحرز في تفكيك قدرة العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل هو نتيجة تصميم اللجنة الخاصة على تتبع الأدلة حيثما تفضي سواء شاء ذلك النظام العراقي أم أبى. وحكومتي تقدر بالغ التقدير عمل الرئيس اكيوس واللجنة الخاصة. إن مهمتهما صعبة وهما يقومان بها بصورة تحظى بالإعجاب. وهما يحظيان بالدعم الكامل من حكومتي.

ولقد بين المفوض الخاص السفير إيكيوس للمجلس مدى اهتمام اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بكفالة احترام سيادة العراق لدى الاضطلاع بولايتها، وبكفالة عدم تعريض الأمن العراقي للخطر. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن يكون العراق بنفس الحرص على الوفاء بالتزاماته.

وتأكيد العراق على أن أمنه يتعرض للخطر نتيجة لعمليات التفتيش غير المسلحة أمر مثير للضحك. فالمفتشون لا يشكلون تهديدا للعراق، إنما العراق هو الذي يشكل تهديدا للمنطقة. وما غزو الكويت واحتلالها، والحملة على الأكراد والشيعة، واستعمال العراق للإرهاب، إلا أدلة واضحة لا يمكن دحضها على أن هذا النظام ما زال يشكل خطرا جسيما على أمن المنطقة.

وإن عرقلة عمل المفتشين التابعين للجنة الخاصة للأمم المتحدة من تفتيش مجموعة برمتها من المواقع المشتبه فيها هي حالة جديدة ومبعث قلق عميق لحكومة الولايات المتحدة. وإذا استمرت الحالة مثلما كانت عليه في مناسبات في الماضي، فلن يكون أمام المجلس من خيار سوى الاستنتاج بأن العراق ينتهك انتهاكا جليا التزاماته المترتبة على قرارات مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١).

الرئيس: أشكر ممثلة الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا بأن أعرب عن ارتياحنا لرؤيتكم، سيدي الرئيس، توجهون أعمالنا، وأغتنم الفرصة لتهنئة سفير الصين على توجيهه البارز للمجلس في الشهر الماضي.

لقد أيد الوفد الفرنسي القرار الذي اتخذ للتو، حيث أنه يعتقد أن موقف السلطات العراقية يبرر رد فعل مجلس الأمن وإعادة تأكيده على حقوق الجميع وواجباتهم. وكنا نفضل - مثلما قلنا أمس ونؤكده اليوم مجددا - أن يتمثل رد الفعل المباشر لمجلسنا في إصدار بيان رئاسي. ونأسف لعدم التمكن من سلوك هذا المسار في الحال لأن الأحداث قد بررته.

والنص الذي اعتمد للتو يتوافق مع ما تتطلبه الحالة، ويتماشى مع الأحكام التي وافق عليها وأملاها مجلس الأمن بالفعل. ويحدونا الأمل اليوم في أن يقوم رئيس اللجنة الخاصة المكلف بكفالة التنفيذ الكامل لأحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بنزع سلاح العراق، بمواصلة الحوار مع السلطات العراقية بنية بذل كل ما هو ممكن من أجل التوفيق بين أهداف هذه البعثة، مثلما تعرب عنها القرارات ذات الصلة، وبين الاحترام اللازم لسيادة العراق واستقلاله السياسي، مثلما تعرب عنه أيضا القرارات ذات الصلة. ونحيط علما على النحو الواجب هنا بأن الرئيس إيكيوس - الذي يسرنا أن نؤكد مجددا دعمنا له - يزمع على أن يكون موجودا في الموقع قريبا جدا.

ولقد شعر المجلس قبل أسابيع قليلة بالارتياح إزاء التوقيع على مذكرة تطبيق القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وإلى جانب سرورنا بالأبواب المحتملة التي فتحت أمام التخفيف من المصاعب التي يواجهها العراقيون، سررنا أيضا بأن التوقيع على المذكرة كان دليلا على إحراز تقدم من جانب العراق وعن الموقف الإيجابي الذي أبداه البلد في اختتام تلك المفاوضات. ونعتقد أن هذا العنصر يستحق الاعتبار من قبل الجميع، بما في ذلك مجلس الأمن وبالتالي اللجنة الخاصة. ومن مصلحة العراق مثلما ذكرنا مرارا، أن يسمح للجنة الخاصة بإنجاز مهمتها في أسرع وقت ممكن كي يكون مجلس الأمن بدوره في وضع يمكنه من تنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بكليته، ولا سيما الفقرة ٢٢ من منطوقه. وأي تأخير يلحق بعمل اللجنة سيؤثر في العراق في المقام الأول.

الرئيس: أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أنقل إليكم، سيدي، تهانئ وفد بلدي على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأتمنى لكم كل النجاح في أعمالكم. وأود أيضا أن أشكر السفير تشن هواصن، ممثل الصين، على الطريقة الممتازة التي وجه بها أعمال المجلس الشهر الماضي.

ويأسف وفد بلدي لقرار حكومة العراق برفض السماح لأفرقة التفتيش التابعة للجنة الخاصة للأمم المتحدة بالوصول إلى موقعين للحرس الجمهوري في بغداد كانت اللجنة الخاصة قد عينتهما للتفتيش. وهذا ليس بالأمر الجديد تماما. فلقد رفض العراق في الماضي السماح لأفرقة التفتيش التابعة للجنة الخاصة بالوصول إلى مواقع ومرافق معينة نظرا لما لها من حساسية إزاء الأمن الوطني للعراق وسيادته وكرامته. ولئن كانت أفرقة التفتيش قد سمح لها في مناسبات سابقة بالوصول إلى تلك المواقع في نهاية المطاف، فإن الفرق الآن هو أن العراق لم يكتفي بأن رفض رفضا باتا للمرة الأولى السماح بالوصول إلى المواقع التي نحن بصددها، بل أصر أيضا على عدم السماح بأية أعمال تفتيش في أية مرافق يرى العراق أنها حساسة لأمنه وسيادته. وهذا التصرف من العراق حيال اللجنة الخاصة للأمم المتحدة يشكك في التزام حكومة العراق بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن.

ويقدر وفد بلدي كامل التقدير شواغل السيادة والأمن الوطني لحكومة العراق، ولكن ما يساويها أهمية وجوب أن يمتثل العراق لقرارات مجلس الأمن. لذلك يود وفد بلدي أن يناشد حكومة العراق أن تتعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، وأن تسمح لأفرقة التفتيش بالوصول الفوري وغير المقيد إلى جميع المواقع المعينة للتفتيش. ولا نعتقد أن الامتثال لقرارات مجلس الأمن ينتهك بالضرورة الحقوق السيادية للعراق ومصالحه الأمنية الوطنية. وعلى العكس تماما، فإن التعاون العراقي مع اللجنة الخاصة له ميزته، والامتثال لقرارات مجلس الأمن يسرع في إنجاز عمل اللجنة الخاصة ويمهد الطريق بالتالي أمام تعديل نظام الجزاءات ورفعه في نهاية المطاف. إن المغالاة في اتخاذ موقف حساس يتعلق بالسيادة والأمن الوطني ليست، وفقا لهذا التفكير، لصالح العراق في الأجل الطويل.

ولقد أعلن العراق في الآونة الأخيرة عن استعداده للعمل مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة وللتعاون الكامل معها في معالجة المسائل المعلقة المتصلة ببرامج الأسلحة البيولوجية والكيميائية وبرامج القذائف دون عائق أو عرقلة. ونحن رحبنا بهذا القرار العراقي وبما يتحلى به من حكمة. غير أن الأعمال العراقية الراهنة تبرز التباين بين نوايا العراق المعلنة وترجمة تلك النوايا إلى أعمال ملموسة على أرض الواقع. ويود ويأمل وفد بلدي أن يتعاون العراق مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة كي يتسنى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بصورة عاجلة الأمر الذي يمكّن مجلس الأمن بالتالي من تحمل مسؤولياته وفقا لأحكامها المناسبة.

ولهذه الأسباب مجتمعة صوت وفد بلدي لصالح القرار الذي اتخذناه للتو.

الرئيس: أشكر ممثل بوتسوانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا لمصر.

لقد أدلت مصر بصوتها لصالح مشروع القرار الذي تم اعتماده للتو تعبيرا عن موقف مصر الثابت من ضرورة احترام العراق لكافة قرارات مجلس الأمن.

كما تؤكد مصر على أهمية تنفيذ ما تضمنته تلك القرارات حول السماح للجنة الخاصة بالدخول إلى جميع المواقع التي تراها لازمة لإتمام عملها ومباشرة مسؤولياتها وتفتيشها وفق أحكام قرارات المجلس ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١). وفي هذا الصدد، يؤكد وفد مصر تقديره لمجهودات اللجنة الخاصة وتقديره للسفير رالف ايكيوس، رئيسها.

وقد جاء التقرير الأخير للجنة الخاصة بفقرات تؤكد أن العراق قد قطع تقدما نحو تنفيذ الفقرات الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل وتدميرها والرقابة عليها على نحو ما تشير إليه الفقرة الخامسة من ديباجة القرار الذي تم اعتماده اليوم. ولا شك أن تعاون العراق الكامل مع اللجنة هو الضمان الوحيد لإتمام مهمة اللجنة، وهو أحد مقتضيات رفع العقوبات المفروضة على العراق وإنهاء المعاناة التي يتعرض لها أبناء الشعب العراقي بفعل تلك العقوبات.

وفي الوقت الذي ترحب فيه مصر بالتوصل إلى اتفاق بين العراق والأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لبيع بعض النفط العراقي من أجل تمويل بعض الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، فإنه من الضروري إحراز مزيد من التقدم نحو تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة مما يفتح الطريق أمام رفع كافة العقوبات المفروضة على العراق بمقتضى تلك القرارات.

وختاما يود وفد مصر التأكيد على أن مطالبة العراق بالامتثال لكافة قرارات مجلس الأمن لا تستهدف الانتقاص من السيادة أو الاستقلال السياسي أو السلامة الإقليمية للعراق.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين، وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥